

## ضرورة إعادة النظر في إعانات البطالة

مايكل تانر

مركز كاتو

25 مايو 2010

## Rethinking Jobless Benefits

By Michael D. Tanner

Cato Institute

ترجمة: علي الحارس (alharis.a@gmail.com)

- كبير باحثين في مركز كاتو.
- من الأقلام الصحافية المرموقة.
- اعتبرته مجلة (كونغريشنال) أحد أهم خمسة خبراء أمريكيين في شؤون الحماية الاجتماعية.
- مدير أبحاث في مركز (جورجيا بليك بوليسي فاونديشين). (سابقاً).
- مدير مجلس التبادل التشريعي الأمريكي (سابقاً).



مايكل تانر

عندما تذكر الأمور الخطرة، فإن القليل منها يرقى إلى خطورة الكونغرس عندما يرغب بأن يكون «متعاطفاً». ونجد مثالا لذلك في محاولته مرة أخرى تمديد إعانات البطالة؛ فللهولة الأولى يبدو هذا الأمر مما لا حاجة للنقاش فيه، إذ يبدو أن معدل البطالة بقي ثابتا عند حوالي (9.7%)، وفي بعض الولايات كنيافادا وميتشيغان يقترب الرقم من (14%)، أضف إلى ذلك (15 مليون) أمريكي يبحثون حاليا عن عمل، ومليون من هؤلاء سوف تتوقف إعانات البطالة عن الوصول إليه في الأشهر القليلة القادمة؛ وعلى ضوء هذا لن تجد عضوا في الكونغرس لا يرغب في إعانة عامل وقع فريسة المعاناة.

بالرغم من كل ما سبق، فإن التدقيق في قضية إعانات البطالة يربنا أن سيئاتها أكثر من حسناتها: فأولا هنالك مشكلة التكلفة التي لا نملك المال اللازم للإنفاق عليها، ذلك أن تمديد إعانات البطالة سيكلفنا (47 مليار دولار)، ومع أن هذا المبلغ يبدو تافها بالمقارنة مع كلفة برنامج الرعاية الصحية الجديد (2 تريليون دولار)، ولكنه سيصب في المجرى الدائم للنفقات الذي يفاقم الدين الوطني (13 تريليون دولار).

## ضرورة إعادة النظر في إعانات البطالة

إن المال الذي يستدينه الكونغرس اليوم لدفع إعانات البطالة سيتعين عليه أن يردّه غداً من خلال فرض الضرائب على العمال والموظفين. وهذا من شأنه أن يبطئ عجلة النمو الاقتصادي ويخفض عدد فرص العمل المتوفرة في المستقبل. ومن هنا فإن أية مساعدة نقدمها للعامل اليوم سوف تكون على حسابه غداً. وبينما يؤمن التقليديون من أنصار المدرسة الكينزية<sup>1</sup> بأن تمديد إعانات البطالة يساعد على تحفيز الطلب في السوق من خلال ضخ الأموال إلى البنية الاقتصادية، فإن بحثاً أعده جوناثان غروبر (Jonathan Gruber) وفريقه من جامعة MIT يرى أن جزءاً من هذه الإعانات فقط هو الذي يدخل في دائرة الاستهلاك. أضف إلى ذلك دراسة أعدها مركز هيريتيج وخلصت إلى أن إعانات البطالة لا تضيف إلا عدة سنتات للنمو الاقتصادي مقابل كل دولار ينفق من هذه الإعانات.

يبدو أن أي استخدام لأموال إعانات البطالة يؤدي إلى عبء جديد على كاهل الدولار. ولكن أهم الآثار السلبية لتمديد إعانات البطالة ربما يتمثل في الأثر المباشر على العامل نفسه. إذ تشير الكثير من البراهين الاقتصادية إلى أن هذا التمديد يؤدي إلى زيادة معدل البطالة ويطيل أمدها. وهذا لأن العامل يصبح أقل قابلية للعمل. أو القبول بوظيفة غير مثالية. ما دام محمياً من عواقب البطالة؛ وهذا لا يعني أن أموال الإعانة سخية جداً أو أن العاطلين يحبون حياة الكسل. وإنما من طبيعة الإنسان أنه يصبح أقل تحفيزاً ما دام هناك مورد مالي مستمر.

قد يعترض البعض على هذا الكلام. ويطالب بشواهد. والشواهد كثيرة من بينها ما جاء على لسان بول كروغمان (Paul Krugman). الرمز الليبرالي والاقتصادي الحائز على جائزة نوبل. حيث يقول:

---

1) نسبة إلى جون مينارد كينز (John Maynard Keynes): مفكر اقتصادي بريطاني (1883-1946): عرف بأفكاره الثورية في تقديم الحلول لمشكلة البطالة. كان يعارض مبدأ (عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية). طبقت أفكاره في العديد من الأنظمة الديمقراطية الغربية، وبالأخص في سياسات الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت لمواجهة (الكساد الكبير). (المترجم)

## ضرورة إعادة النظر في إعانات البطالة

يمكن للسياسة الهادفة إلى مساعدة العمال الذين يفقدون وظائفهم أن تؤدي إلى بطالة بنيوية كأثر جانبي غير مقصود. ... أما في الدول الأخرى. وفي أوروبا بالأخص، تكون إعانات البطالة أكثر سخاء وأطول أمدا. ولهذا السخاء أثر سلبي يتمثل في الحد من تحفيز العامل على إيجاد وظيفة جديدة بسرعة. وهناك اعتقاد واسع بأن إعانات البطالة السخية في بعض الدول الأوروبية هي من الأسباب الأساسية وراء «داء التصلب الأوروبي»: نسبة البطالة العالية المستعصية التي يعاني منها عدد من الدول الأوروبية.

وفي الحقيقة، فإن قرابة ثلث العاطلين عن العمل في أمريكا يجدون عملا فور انقضاء أمد الإعانة. ومعظمهم يجد عملا خلال أسابيع. وذلك بحسب دراسة أجراها ستيفان جورايدا (Stepan Jurajda) وفردريك تانيري (Frederick Tannery) ونشرتها مجلة (Industrial and Labor Relations Review). وفيها استنتج الكاتبان أيضا أن التمديدات الحالية لأمد إعانات البطالة قد أدى إلى إطالة أمد معدل فترة البطالة ثلاثة أسابيع أو أكثر. وهناك دراسات أخرى تشير إلى أن مهارة العامل تتدهور كلما طال أمد بطالته: إذن: إعانات البطالة الممددة تؤدي إلى انخفاض أجر العامل العاطل عند عثوره على عمل وذلك بسبب إطالة أمد بطالته.

لقد كان الغرض من إحداث ضمانات البطالة أن تكون مساعدة مؤقتة للعامل. حيث يستطيع العامل أن يحصل على هذه الإعانات لمدة تصل إلى 26 أسبوعا. وقد تصل المدة إلى 39 أسبوعا في المناطق التي تكثر فيها البطالة؛ ولكن التمديدات المتعددة التي أقرها الكونغرس أدت إلى أن تصل هذه المدة إلى (99) أسبوعا. أي حوالي العامين. في المناطق التي تعيش أعلى معدلات البطالة. ومعظم المستفيدين من هذه الإعانات مضى عليهم أكثر من ستة أشهر وهم يستلمون الإعانات.

## ضرورة إعادة النظر في إعانات البطالة

ليس هنالك من لا يشعر بالتعاطف تجاه العاطلين عن العمل. وليس هنالك إلا القليل في صفوف الحزبين ممن عزموا على التصويت بعدم الموافقة على التمديد. ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه: هل هنالك حد للتمديد؟ فضمانات البطالة لا يمكن أن تكون راتبا أكيدا مدى الحياة. والكونغرس يخاطر بجعل هذه الضمانات برنامجا من برامج الرعاية الاجتماعية يوفر مستوى متدنيا من المعيشة للمستفيدين منه. وهذا مما لا يمكن «التعاطف» معه.